السُنّة الأربعة إلى مذهب من مذاهب الشيعة، وذلك في قانوني الطلاق والوصية وغيرهما، فقد أخذوا برأي ابن تيمية، وابن القيم، والشيعة الإمامية، وتم ذلك بهدوء ورضا، وفي الأخذ بمذاهب السُنّة والشيعة المعتدلة توسعة للمسلمين. *** هل كانت دعوة التقريب بين المذاهب دعوة إلى تنازل أصحاب مذهب معين عن مذهبهم؟ وبمعنى آخر، هل ترضى الشيعة أن تتنازل للسُنّة عن أفكارها، أو ترضى السُنّة باعتناق أفكار الشيعة بالكامل؟. كانت هذه هي نقطة الهجوم الرئيسية على فكرة التقريب بين المذاهب، بالرغم من أنها دعوة إلى التقريب وليس التوحيد، دعوة إلى التفاهم والتعايش وليست دعوة إلى الإلغاء أو التنازل، وكان الإمام محمد القمي يجيب كلما واجهته هذه الاعتراضات بالقول بأن الفكرة أن يتحد أهل الإسلام على أُصول الإسلام التي لا يكون المسلم مسلما إلاّ بها، أما نقاط الخلاف في الفروع فعليهم أن ينظروا فيها بالتسامح، ويعذر بعضهم بعضا فيها، فإذا استطاعوا أن يصلوا بالحجة والدليل إلى اتفاق في شيء منها فهذا خير، وإذا بقي كل طرف على موقفه فليحتفظ بما يراه، على أساس أن الخلاف في أمر لا يدخل ضمن أُصول الدين لا ينقص الإيمان، ولا يخرج المختلفين عن دائرة الإسلام. وليس في نقاط الخلاف بين السُنّة والشيعة ما يستحق الخصام، ولم يحدث أن قال أحد من علماء السُنّة بمذاهبها، والشيعة الإمامية والزيدية، بكفر طائفة منها، أو الخروج عن الإسلام، لأن العلماء في مذاهب السُنّة والشيعة أجمعوا على أنه لا خلاف في المسائل الجوهرية، ومن يعرف أصلا من أُصول الإسلام أنكرته إحدى هذه الطوائف، أو أنها زادت من أُصول الإسلام ما ليس منها على سبيل اليقين، فليدلنا عليه ويقدم برهانه على ذلك. وكان أعضاء جماعة التقريب بين المذاهب متفقين على أن المسلمين كلهم شيعة